CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.324
27 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السادسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٢٤

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وإدراجها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقرير الدوري الثالث لفنزويلا (تابع) (CEDAW/C/VEN/3 و CEDAW/C/1997/CRP.1/Add.5)

١ - بدعوة من الرئيسة اتخذت السيدة مارتينز والسيدة غوزمان (فنزويلا) مقعدين إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة غونزاليس مارتينز: قالت إنه على الرغم من أن فنزويلا هي في طليعة العمل الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة إلا أنها لم تُقر بعد مشروع قانون خاص بها بشأن العنف الجنسي والعائلي. وأعربت عن الأمل في أن تتمكن شبكة المنظمات النسائية الفنزويلية من تحقيق إقراره في المستقبل القريب.

٣ - ومضت قائلة إنه بما أن فنزويلا كانت بين أوائل البلدان في المنطقة التي أنشأت وزارة لشؤون المرأة فإن المعلومات المقدمة عن هذا الموضوع مثيرة لقدر كبير من الاهتمام. وهي ترى أن لكل دولة طرف حقا سياديا في أن تقرر هيكل الآلية التي تريدها لتعزيز مركز المرأة، سواء كانت لجنة أو مكتبا أو وزارة. والمهم هو ما يكون لأنشطة هذه الآلية من أثر وما إذا كان يحرز تقدم. وذكرت أن كثيرا من البلدان عانت أيضا من القيود التي ذكرتها فنزويلا بسبب الأزمات الاقتصادية، إلا أنها تتساءل عما إذا كانت الحكومة تشدد على الاستمرارية في سياساتها وآلياتها المتعلقة بالمرأة أو أن هذه السياسات والآليات قد تضررت بسبب التغيرات في الهياكل الحكومية.

٤ - السيدة بوستيلو غارسيا ديل ريال: سلّمت بأن وفد فنزويلا قد واجه قيودا زمنية في إعداد ردوده على الأسئلة المتعددة للفريق العامل لما قبل الدورة، وهذا من بين الأسباب التي كانت ستجعل البيانات الإحصائية، المطلوبة في المبادئ التوجيهية الموضوعة لإعداد التقارير، مفيدة، لأنها كانت ستبين ما إذا كان يجري تنفيذ الاتفاقية من ناحية عملية. ومع ذلك، ينبغي على اللجنة أن تنظر في إمكانية تغيير إجراءاتها لتتيح للدول الأطراف تسلُّم الأسئلة في وقت مبكر.

٥ - وفيما يتعلق بالإصلاح التشريعي ومشروع القانون بشأن العنف الجنسي والعائلي فإن التوصية العامة ١٩ للجنة وتقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، الذي يحتوي على قانون نموذجي عن العنف ضد المرأة، قد يكونان مفيدين في الجهود المبذولة للتوصل إلى إقراره.

٦ - وتابعت قائلة إن للجنة بموجب منهاج عمل بيجينغ ولاية لاستعراض تشريعات الدول الأطراف المتعلقة بالإجهاض. وقوانين فنزويلا في هذا الشأن هي من أشد القوانين تقييدا في أمريكا اللاتينية. ويمكن

أن يكون منهاج العمل أداة مفيدة للبدء في مناقشة بشأن تعديلها. واعتبرت عدم تمكن المراهقين من الحصول على وسائل منع الحمل بدون إذن من الوالدين، أمرا مروعا، لأن ذلك يمنعهم من تولي المسؤولية عن حياتهم الجنسية. وعلاوة على ذلك، لاحظ التقرير أنه إذا تزوجت امرأة أجنبية من فنزويلي فيمكن منحها الجنسية الفنزويلية، ولكن لم يبين ما إذا كان الشيء نفسه ينطبق على الرجل الأجنبي الذي يتزوج امرأة فنزويلية.

٧ - وبالنسبة للتقرير التالي قالت إنه يلزم تقديم مزيد من البيانات: وعلى سبيل المثال، عدد الأطفال في مركز الرعاية النهارية، وعدد النساء اللواتي يستفدن من برامج فحص سرطان الرحم وسرطان الثدي، وبيانات أحدث عن حصول المرأة على التعليم بصورة عامة وحصول المرأة الريفية عليه بصورة خاصة، بالإضافة إلى معلومات عن معدل التسيب من المدارس بسبب حالات الحمل بين المراهقات.

٨ - وفيما يتعلق بالردود على المادة ١٠ ذكرت أنه يبدو أن طائفة واسعة من المنظمات النسائية والأفراد يدركون أهمية الاتفاقية، ومع ذلك لم يحدث تقدم يذكر إزاء تنفيذها منذ التقرير السابق. وإذا كان سبب ذلك يرجع إلى عدم توفر آليات سياسية فعالة، وخطة عمل ذات أهداف محددة، فإن الاتفاقية ذاتها يمكن أن تكون مفيدة للغاية في وضعها.

٩ - السيدة ساتو: قالت إنه من المفيد أن معرفة سبب كون عدد النساء اللواتي يهاجرن إلى المدن في فنزويلا هو أكبر من عدد الرجال، وما إذا كانت فرص العمل المتوفرة للنساء أفضل من المتوفرة للرجال في المناطق الحضرية. وعن حالات التبني لاحظت أنه يبدو أن الأمهات المتبنيات هن فقط اللواتي يحصلن على استحقاقات وإجازات الأمومة، وتساءلت عما إذا كانت قد وضِعت أحكام بهذا الشأن للآباء المتبنّين. ووصفت الحالات التي تتقاضى المرأة فيها أجرا يقل عن الحد الأدنى القانوني للأجور بأنها خطيرة، وتساءلت عما إذا كانت أي عقوبة تفرض على أرباب العمل الذين ينتهكون المعايير ذات الصلة.

١٠ - السيدة شاليف: قالت إنه ينبغي توضيح الأرقام المتعلقة بالنسبة المئوية من الناتج الوطني الإجمالي التي تنفق على الصحة وبالإنفاق الوطني العام على الصحة بوصفه جزءا من مجموع الميزانية الحكومية، لأن لهذه الأرقام أهمية بالنسبة إلى رصد الامتثال للاتفاقية. وذكرت أنه يزعجها وجود دلائل على خفض الإنفاق على الصحة جنبا إلى جنب مع زيادة في وفيات الأمهات، وتود الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الاتجاهات. أما الرد بأن قيود الميزانية هي التي أدت إلى النقص في توفر وسائل منع الحمل، وأن المنظمات غير الحكومية ستقوم بالتعويض عن هذا النقص فهو رد غير كافٍ. ويبدو أن هذا الرد يدل على أن المرأة تتأثر بصورة غير تناسبية ببرامج التكيف الهيكلي الحالية. وفيما يتعلق بالمراهقات ووسائل منع العمل، ينبغي على الحكومة أن ترجع إلى الفقرتين ٩٣ و ٢٦٧ من منهاج عمل بيجينغ. كما أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت الحالات المحدودة العدد، التي يكون فيها الإجهاض مشروعا، مشمولة ببرنامج التأمين الصحي الوطني.

١١ - السيدة باري: حثت حكومة فنزويلا على مواصلة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية؛ فهناك أدلة وفيرة على فعالية هذه المنظمات في مجالات مثل الرعاية الصحية ومحو الأمية والدعوة. وقالت إنه ينبغي أن يدرج في التقرير التالي مزيد من المعلومات عن الآليات القائمة لرصد ما إذا كان أرباب العمل يفون بالتزاماتهم القانونية المتعلقة بدفع أجر متساوٍ عن العمل ذي القيمة المتساوية، مع إحصاءات عن عدد الانتهاكات المبلغ عنها.

١٢ - السيدة مارتينز (فنزويلا): قالت إن مسألة الأجور المتدنية التي تدفع للمرأة هي مسألة صعبة جدا لأن النساء أنفسهن على استعداد أحيانا لقبول أجور أقل من الأجور المدفوعة للرجال بغية حصولهن على الوظيفة؛ وهذا يرجع إلى أثر العوامل الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية. وهذه الاعتبارات نفسها تنطبق أيضا على مسألة معاقبة أرباب العمل لدفعهم أجورا منخفضة للنساء. ويتمثل التحدي الرئيسي هنا في تعزيز احترام الذات لدى المرأة.

١٣ - وتابعت تقول إن النسبة المخصصة في ميزانية الدولة للصحة هي نسبة منخفضة جدا؛ وقد قام الأطباء مؤخرا، بمن فيهم العاملون في غرف الحالات العاجلة والطوارئ، بالإضراب عن العمل احتجاجا على عدم توفر اللوازم وعلى المرتبات المنخفضة. وأعلنت أن الكونغرس ينظر حاليا في إمكانية تخصيص ١٠ في المائة من ميزانية الدولة لقطاع الصحة.

١٤ - وذكرت أنه بينما تتوفر للمرأة خدمات الكشف المبكر عن سرطان الرحم وسرطان الثدي فإن النساء لا يقمن بالاستفادة منها، ويفضلن الذهاب إلى المعالجين التقليديين أو استخدام العلاجات العُشبية. ولذلك ينبغي بذل جهود تثقيفية أكبر في هذا المجال.

١٥ - وأعلنت أنه سوف يجري إنشاء معهد مستقل للمرأة بعد أن أقر الكونغرس قانون تساوي الفرص للمرأة. ويعمل المجلس الوطني للمرأة على تعزيز إنشاء المعهد الذي سيكون هيئة مستقلة.

١٦ - السيدة غوزمان (فنزويلا): قالت إن المكتب القطاعي للنهوض بالمرأة لم يكن مخولا سلطة صنع القرار، ولم يكن له هيكل تنظيمي أو ميزانية. ويعمل المجلس الوطني للمرأة على تشجيع إنشاء آلية وطنية تكون قادرة على تنفيذ السياسات المتعلقة بالمرأة وتكون لها ميزانيتها وهيكلها التنظيمي، وتكون مسؤولة أمام رئاسة الجمهورية، بدلا من أن تكون جزءا من وزارة.

١٧ - السيدة مارتينز: قالت إنها سوف تقدم نسخة إلى السيدة باستيلو غارسيا ديل ريال من المرسوم الذي يطلب من المؤسسات التعليمية عدم فصل البنات الحوامل.

١٨ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إنه أقلقها أن تعلم بأن النساء أنفسهن غالبا ما يقبلن بأجور متدنية، وأعربت عن أملها في ألا يكون هذا التعليق منطويا ضمنا بأن اللوم يقع على المرأة لتسببها في هذه الحالة،

وفي أن هذا الموقف لا يعتبر أساسا لصنع السياسة في فنزويلا. وأضافت أن حقيقة الأمر أنه في كثير من البلدان لا تعرض المؤسسات الخاصة ولا القطاع العام أجرا متساويا عن العمل المتساوي أو العمل ذي القيمة المتساوية؛ وان استغلال عمل المرأة وعدم تقييمه سواء في البيت أو في سوق العمل هو عنصر هيكلي لاقتصادات السوق الحرة والاقتصادات الاشتراكية المخططة مركزيا. وأعلنت أن الدول الأطراف ملزمة، بموجب الاتفاقية، برصد حالة حقوق الإنسان للمرأة لكفالة عدم استغلال عملها وتقاضيها أجرا متساويا عن العمل ذي القيمة المتساوية، وأن الجهود تبذل لتقييم عمل المرأة في سوق العمل بحيث أننا نتصدى لمشكلة الأجور الأقل عادة المدفوعة في القطاعات الأنثوية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥